

ففي من الواجب

فكانت تفتح لوقت قليل ومن ثم تعود لتقفل بالنظر إلى كثافة الثلوج. الطلاب لم ينتظروا «تعميماً من وزير التربية للتعطيل، فقد أصدرت الكسبا تعميمها والعطلة ليوم الاثنين المقبل».

في زحلة والبقاع الأوسط (نقولا أبورجيلي)، بدأت الحركة الطبيعية صباحاً، ومع اشتداد العاصفة الثلجية عند ساعات الظهر، تراجعت حركة المرور، وأقفلت معظم المحال التجارية والصناعية في المدينة أبوابها، في وقت غمرت فيه المياه مدخلها الشرقي بسبب انسداد مجاري الصرف الصحي، ما أدى إلى تعرّض بعض السيارات لأعطال ميكانيكية. ووقع حادث سير على جسر النملية في ضهر البيدر بين 10 سيارات أدى إلى انقطاع السير لساعات.

وفي الوقت الذي ينتظر فيه الجنوبيون (أمال خليل) هبوب العاصفة، فوجئوا بيوم مشمس جزئياً، وخصوصاً في المناطق الساحلية والمنخفضة. صحو استمر حتى ساعات ما بعد الظهر، سمح للمواطنين باستعادة حياتهم الطبيعية، فيما استمتع الطلاب بعطلة سهلة المنال. لكن اليوم الأول لم يمر على خير تماماً، فقد حولت الأمطار الغزيرة بعض الشوارع والطرق الرئيسية إلى بحيرات، وإن كان الاستنفار الذي التزمت به اتحادات البلديات وقوى الأمن الداخلي لفتح الطرق وتنظيف أقبية المياه، ساهم في تخفيف زحمة السير. مقر محافظة الجنوب شهد توافداً لعدد من رؤساء البلديات الذين طالبوا بتزويدهم بالمعدات والجرافات اللازمة لتوسيع طرق الأودية التي تجمعت فيها السيول والأترية. وترأس محافظ الجنوب اجتماعاً تم التركيز فيه على الطريق الرئيسية البحرية لا سيما في قضاء الزهراني الذي تصب فيه مياه الأنهار ومجاري الأمطار من المناطق المرتفعة حتى تصرف ضمن عبارات البيسارية والصرفند وخيزران. وبحث في سبل منع فيضان مشروع اللبثاني الذي يمر في البلدات الساحلية ويطوف على البيوت والطرق المجاورة.

وكانت اتحادات محافظتي الجنوب والنبطية والقائمقامين في صور وحاصبيا ومرجعيون قد توافقوا على خطة انتشار لمواجهة العاصفة التي وصلت بأقل حدة. رئيس بلدية صيدا محمد السعودي أعلن أن دوريات فرق الطوارئ وورش البلدية مستنفة لمواجهة تطورها في اليومين المقبلين. وكانت الثلوج قد أقفلت الطريق بين شبعاً وراشيا الوادي وعملت فرق وزارة الأشغال على فتحها.

شارك في الإعداد: عبد الكافي الصمد، نقولا أبو رجيلي، روبري عبدالله، أمال خليل، رامح حمية وداني الأمين



بعلك في عين العاصفة (ا ف ب)



العاصفة الثلجية قطعت أوصال القرى المترامية في سفوح السلسلة الشرقية والغربية، من عيناتا ودير الأحمر وبرقا وبشوات واليمونة، إضافة إلى الخريبة والخضر، حيث عزلت هذه القرى بالكامل. أما في القرى الأكثر ارتفاعاً فلم تتمكن جرافات البلديات من اللحاق بسرعة تساقط الثلوج على مدى ساعات يوم أمس،



حوادث اصطدام لسيارات بالعوائق الأسمنتية التي وزعتها البلدية منذ أيام في المدينة بعد قرار «مجلس الأمن الفرعي في بعلك». رئيس بلدية بعلك حمد الحسن رأى أن العوائق جاءت لدواع أمنية استثنائية هذه الفترة، مبدياً استعدادة لطلي البلوكات باللون الفوسفوري حتى يتسنى رؤيتها.

لكن بعض متطوعي الدفاع المدني توجهوا عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى السكان طالبين منهم البقاء في منازلهم، خشية من وقوع حوادث تعوق عملهم في فتح الطرق الأساسية. وكانت لافتاً في مدينة بعلك (رامح حمية) الازدحام في شوارع السوق الداخلية بالقرب من السرايا والسوق التجاري، وحصول أربعة

سام القضاء بـ«حصانة»!

الرؤساء والوزراء حصراً». يُذكر أن العريضي والصفدي يستفيدان من حصانة مزدوجة، حصانة الوزارة والنيابة، وفي لبنان درج العرف (السياسي) على عدم رفع الحصانة عن أحد، حتى وإن استوجب ذلك، إلا في حال رفع الغطاء السياسي عن المعني. خلال الأيام الماضية، تردد أن اتصالات حصلت بين الوزراء المعنية ومراجع سياسية كبيرة، بغية إيجاد مخرج قضائي، و«يبدو أن لدى هذه المراجع نية لفتح الملفات والسير بها». كثيرة هي الأسماء التي جرى تداولها أخيراً في ما خص الأشغال، من شركات ومتعهدين ومهندسين، وبعض هؤلاء من أصحاب النفوذ الذي يوازني تقريباً نفوذ بعض الوزراء. يخشى البعض اليوم أن تنأى المحاسبة بنفسها عن كل هؤلاء، لتحل أخيراً على موظفين صغار، يكونون بمثابة «كبش محرقة» كما يحصل دائماً.

نصوصها، وهي من جعلت من الحصانة مطية فساد يصعب على القضاء القفز فوقها. من جانب آخر، تنتظر النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة رد وزارة الأشغال بعد الكتاب الذي وجهته إليها يوم الاثنين الماضي. إنها «البيروقراطية الإدارية» المريبة عينها. مصادر

تردد أن اتصالات حصلت بين الوزراء المعنية ومراجع سياسية كبيرة

الديوان تقول إنه «لا سلطة جبرية لدينا لاستدعاء الوزراء، لكن في حال استدعائهم يمكنهم أن يحضروا بطيبة خاطر، وإن تمنعوا فيستفيدون من الحصانة التي تحصر محاكمتهم أمام المجلس الأعلى لمحاكمة

ثمة مستجد في القضية. فبعد سجال الفساد بين العريضي والصفدي، طلب القاضي إبراهيم إيداعه نسخة عن المؤتمر الصحافي الذي عقده الوزير الأول، وكذلك الرد الذي أدلى به الوزير الثاني، ليُصار في ضوء تفرغهما إلى إجراء ما يلزم. حتى يوم أمس لم يكن الـ«سي دي» (القرص المدمج) للتسجيلات قد وصل إلى النيابة العامة. القاضي «جدي في هذه القضية إلى أبعد الحدود». مسألة استدعاء الوزيرين إلى العدالة للاستماع إليها «واردة بقوة... لأن من أدلى بكل تلك المعلومات كانا هما شخصياً وليس أحداً سواهما من الموظفين». البعض يقول إن الوزيرين يمكنهما أن لا يحضرا إلى القضاء، إذ يتحصنان بـ«الحصانة الوزارية والنيابية معاً». في هذه الحالة ليس بإمكان القضاء أن يجبرهما على الحضور، فالطبقة السياسية هي التي تضع القوانين وتشرع

المبدأ هذا دور النيابة العامة أصالة، التي «لها» أن تتحرك من تلقاء نفسها. هذا حصل فعلاً، وتحرك النائب العام المالي القاضي عدنان إبراهيم، والنائب العام لدى ديوان المحاسبة فوزي خميس. بعد طوفان المياه في أكثر من منطقة الأسبوع الفائت. أين أصبح هذا الحراك؟ علمت «الأخبار» أن الكتب التي أرسلها القاضي إلى وزيرتي الأشغال والمال، إضافة إلى الجامعة اللبنانية، لم يُرد عليها بعد. من نحو أسبوع دون رد من الجهات المذكورة. تبرير ذلك يمكن أن يكون «الروتين الإداري». هذا مفهوم في الحالات العادية، ممكن، لكن أن يبقى الروتين روتيناً في ظل حالات الطوارئ يُصبح غير مفهوم، أقله من قبل المواطنين الذين هدرت كراماتهم على الطرقات، والمهددون اليوم بمزيد من الذل مع كل عاصفة.